عناية المازني بكتاب سيبويه

د٠ مشعان بن نازل الجابري (*)

المقدمة :

الحمد لله الذي كلّ خير بيده، وكلّ نعمة من فضله، أحمده حمدًا يليق بجلاله، وأشكره على جزيل عطائه، وأصلّي وأسلّم على صفيّه من خلقه، وخاتم أنبيائه نبينا محمّد ، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإنّ كتاب إمام النّحاة سيبويه أعظم كتب العربيّة وأهمّها؛ لذا تسابق إليه العلماء قراءةً، وحفظًا، وفهمًا، كما اهتمّوا بنُسَخِه أيّ اهتمام.ومن أولئك العلماء الذين اقترنت أسماؤهم بكتاب سيبويه أبو عثمان المازنيّ –رحمه الله– فقد أمضى عمره قارئًا للكتاب ثمّ مُقرئًا له؛ لذا جاء هذا البحث بيانًا لشأن هذا الإمام مع كتاب سيبويه، ووفاءً له بما قدّم للعربيّة وأهلها من فائدةٍ عظيمة، فهو من أسباب وصول كتاب سيبويه إلينا، وإبرازًا لتلك الجهود التي قام بها أبو عثمان المازني لدراسة كتاب سيبويه، إسنادًا وروايةً، ودراية.

وقد قامت هذه الدراسة على مقدّمة، وتمهيد فيه لمحةٌ موجزةٌ عن حياة المازني، ثم أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: جهود المازني في رواية الكتاب، وفيه ستّة مطالب:

المطلب الأوّل: إسناده لكتاب سيبويه

المطلب الثّاني: أخْذه للكتاب عن الشيوخ، وملازمته له

المطلب الثالث: إجلاله لكتاب سيبويه، ونشره له

المطلب الرّابع: اهتمامه بنسخ الكتاب

(*) أستاذ اللغويّات المشارك بجامعة طيبة.

المبحث الثَّاني: جهوده في تفسير كتاب سيبويه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوَّل: تفسيره لكتاب سيبويه، واهتمامه بمعنى عباراته

المطلب الثاني: تعليقاته على نصوص سيبويه

المطلب الثَّالث: تفسيره لبعض مسائل الكتاب

المبحث الثَّالث: اهتمامه بأبيات الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: توجيه أبيات الكتاب

المطلب الثَّاني: بيان وجه الشاهد عند سيبويه

المبحث الرّابع: تعقبات سيبويه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: في شواذّ الإبدال

المطلب الثَّاني: حروف العطف

المطلب الثَّالث: مجاري أواخر الكلم في العربية

ثمَّ خاتمة تلاها ثبتٌ بأسماء المصادر والمراجع.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعلنا من سدنة لغة كتابه، وأن يزيدنا علمًا نافعًا، وعملًا صالحًا.

وصلّى الله وسلّم على رسوله محمد.

التمهيد

لمحة موجزة عن المازني وحياته

المطلب الأوَّل: اسمه ونسبه، وكنيته[١]:

هو: بكر بن محمد بن بقية، وقيل: بكر بن محمد بن عدي بن حبيب من بني مازن بن شيبان بن بكر بن وائل، أبو عثمان المازني النّحويّ.

وقد أورد الزُّبيدي حكايةً عن الخشني: أنَّ المازنيَّ مولى بني سَدوس؛ نزل في بني مازن بن شيبان فنسب إليهم[٢].

المطلب الثَّاني: شيوخه، وتلاميذه:

أخذ عن الأخفش، وقال حمزة: لم يقرأ على الأخفش، إنّما قرأ على الجرمي، ثم اختلف إلى الأخفش وقد برع، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وغيرهم.

وروى عنه الفضل بن محمد اليزيدي والمبرّد وعبد الله بن أبي سعد الورّاق، وغيرهم.

المطلب الثَّالث: منزلته العلميّة:

كان المبرِّد يقول: لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو.

وكان يناظر الأخفشَ، ويقدمه الأخفشُ وهو حيّ، وكان لا يناظره أحدٌ إلا قطعه؛ لقدرته على الكلام. ووصفه الذهبيُّ بأنّه "إمام العربيّة".

---

(١) تُنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: ٧٤، وطبقات الزبيدي: ٨٧، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي: ٦٥، وتاريخ بغداد: ٥٧٩/٧، ونزهة الألباء: ١٤٠، ومعجم الأدباء: ٧٥٧/٢، وإنباه الرواة: ٢٨١/١، والبلغة في تراجم أئمة اللغة: ٩٣، وسير أعلام النبلاء: ٢٧٠/١٢، والأعلام للزركلي: ٦٩/٢.

(٢) ينظر: طبقات النحويين: ٨٧.

قال الجاحظ وقد ذكر فضل البصرة ورجالها: وفينا اليوم ثلاثة رجال نحويّون ليس في الأرض مثلهم، ولا يدرك مثلهم، وذكر منهم أبا عثمان بكر بن محمد المازنيّ(١).

وقال عن نفسه: قرأتُ القرآنَ على يعقوب، فلمّا ختمتُ رمى إليَّ بخاتمه، وقال: خذهُ، ليس لك مثلٌ.

قال الذهبيُّ: كان المازنيُّ ذَا ورعٍ ودينٍ، بغلنا أنَّ يهوديًّا حصَّل النَّحوَ، فجاء ليقرأ على المازنيّ كتابَ سيبويه، فبذل له مائة دينار، فامتنع؛ وقال: هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة آيةٍ ونيّف، فلا أُمكِّن منها ذمِّيًّا(٢).

وقد قرّبه الواثق وأدناه، وله مناظرات مع جماعة من العلماء.

وكان من فضلاء الناس ورواتهم وثقاتهم، وكان متخلّقًا رفيقًا بمن يأخذ عنه(٣).

ومن حكاياته التي تدلّ على وفرة عقله وأدبه: أنَّه لمَّا دخل على الواثق ومثل بين يديه قال الواثق: ممَّن الرجل؟

قال: من بني مازن.

فقال الواثق: أي الموازن؟ أمازن تميم؟ أم مازن قيس؟ أم مازن ربيعة؟

قال المازنيّ: فقلت: من مازن ربيعة، فكلَّمني بكلام قومي، وقال: باسمك؟- لأنَّهم يقلبون الميم باء والباء ميمًا-.

قال: فكرهتُ أن أجيبه على لغة قومي؛ كيلا أواجهه بالمكر، فقلت: بكر يا أمير المؤمنين، ففطن لما قصدته، وأعجب به(٤).

---

(١) ينظر: إنباه الرّواة: ٢٨٣/١.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٧١/١٢، والوافي بالوفيات: ٢٨٥/١.

(٣) ينظر: إنباه الرّواة: ٢٨٣/١.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان: ٢٨٥/١.

المطلب الرّابع: مُصنّفاته:

تصانيفُ المازنيّ كلُّها لطافٌ[1]، ومنها:

-ما تلحن فيه العامّة.

- كتاب الألف واللام.

- التصريف.

- العروض .

- القوافي.

- الدّيباج.

المطلب الخامس: وفاته:

اختُلِف في تاريخ وفاته[2]، فقيل: توفي سنة سبع وأربعين ومائتين، وقيل: ثمان وأربعين، وقيل: سنة تسع وأربعين بالبصرة.

**

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٢/٧٦٣.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات: ١٠/١٣٤.

المبحث الأوّل

جهوده في رواية الكتاب

المطلب الأوَّل: إسناده لكتاب سيبويه

أخذ المازنيُّ وصاحبُه أبو عمر الجرمي كتاب سيبويه قراءةً عن الأخفش، والأخفش هو طريق النّاس إلى كتاب سيبويه، ثمّ أصبح المازنيُّ والجرميّ الطريق إلى الأخفش، وعنهما أخذ خلقٌ كثير(١).

وفيما يلي سلسلة سند المازني، ومن أخذ عنه:

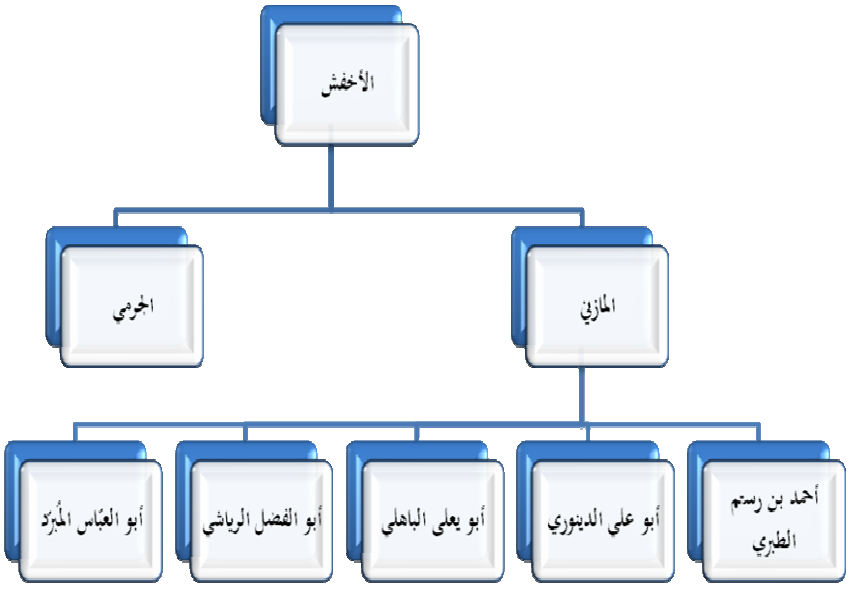

(١) ينظر: طبقات الزُّبيدي: ٨٧، ونزهة الألباء: ١٠٨، وسيبويه إمام النحاة: ١٢٧، والكتاب: ٩/١ (مقدمة المحقق)، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه:١٠٩-١١٠، ومنهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه: ٧٦.

المطلب الثَّاني: أخْذه للكتاب عن الشيوخ، وملازمته له

ممّا يدلّ على عناية المازنيّ بكتاب سيبويه حرصه على أخذه عن العلماء، فقد قرأه –كما مرّ– هو ورفيقه الجرميّ على الأخفش، ونقل ياقوتُ أنّه: "لم يقرأ على الأخفش بل قرأ على الجرمي، ثُمّ اختلف إلى الأخفش وقد برع"(١).

ومن اهتمامه بالكتاب طول ملازمته له حتّى قال ياقوت حاكيًا ملازمته للكتاب: "تخرّق كتاب سيبويه في كمّه عدّة نوب"(٢).

المطلب الثالث: إجلاله لكتاب سيبويه، ونشره له

حُكِيَ عنه أنّه كان يقول: من أراد أن يصنّف كتابًا كبيرًا في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستح(٣)، وهذا نابعٌ من معرفته بالكتاب، وإعظامه له.

كما روي عنه أنّه كان يجلس لطلاّب العربية يقرؤون عليه كتاب سيبويه، ومن شواهد أخذ العلماء الكبار عنه كما مرّ معنا ومنهم المبرّد عنه، كما روي عنه أنّه قال: "قرأ عليَّ رجلٌ كتاب سيبويه فى مدّة طويلة، فلما بلغ آخره قال لي: أمّا أنت فجزاك الله خيرًا، وأمَّا أنا فما فهمتُ منه حرفًا"(٤)؛ فيدلّ قوله مدّة طويلة على جلوسه لإقراء كتاب سيبويه ونشره زمنًا طويلًا.

المطلب الرّابع: اهتمامه بنسخ الكتاب

قال المبرّد: أخبرني أبو عثمان قال: رأيت بخطّ سيبويه(٥) في آخر كتابه عند رجلٍ من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن جعفر(٦) للفرزدق:

---

(١) معجم الأدباء: ٧٥٨/٢.

(٢) السابق: ٧٦٣/٢.

(٣) ينظر: السابق: ٧٦٣/٢، وبغية الوعاة: ٤٦٦/١.

(٤) ينظر: إنباه الراوة: ٢٨٣/١، ووفيات الأعيان: ٢٨٥/١، والوافي بالوفيات: ١٣٤/١٠.

(٥) الادّغام: ٣٢٥ ح(١).

(٦) لم أقف له على ترجمة.

فما سُبِق القيسيّ من ضَعْفِ حِيلَةٍ[١] ** ولكنْ طَفَتْ عَلْماءِ قُلْفَةُ[٢] خالِدِ[٣]

قال ابنُ السيد في شرحه للبيت: كثيرٌ من النَّاس على أنّه أراد بالقيسيّ عمر ابن هبيرة الفزاري، وكان قد عُزِل عن العراق، ووُلّيَ مكانه خالد بن عبد الله القسري، فذكر أنَّ عُمَرَ[٤] لم يُغلَب بسوء سيرةٍ، وإنَّما غلبه خالد لخساسته؛ لأنَّ خِساس النَّاس من شأنهم أن يظهروا على فضلاء الناس. وذكر الطّفو على الماء؛ لأنَّ من شأن الجيف والأقذار أن تعلو فوق الماء، ومن شأن الدُّرّ أن يرسب تحت الماء[٥].

وهذه الزيادة تخلو منها طبعات كتاب سيبويه: الفرنسيّة[٦]، وبولاق[٧]، وهارون[٨]، والبكّاء[٩].

وقد عنون لها هارون في مقدمته لتحقيق كتاب سيبويه بـ (إشارة تاريخيّة لخطّ سيبويه). وقال الدكتور سيف العريفي: ((رواية المازني عظيمة الخطر؛ لأنّ فيها دليلًا على أنّ للكتاب نسخة بخط سيبويه لم يقف عليها المازنيُّ إلا عند الرجل الهاشميّ، وهذا ينقض ما اشتهر عند الناس من أنّ (الكتاب) لم يُعرف إلا عن طريق الجرميّ والمازنيّ عن الأخفش))[١٠].

---

(١) في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي "قوّة".
وفي الحُلَل: (فما سُبق القيْسيُّ مِنْ سُوء سِيرَةٍ)، وذكر الرواية المذكورة.
(٢) في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي، والحُلَل لابن السيد "غرلة".
(٣) بهذه الرواية في ديوانه: ٢١٦ (بيت مفرد في طبعة الصاوي) ولم أعثر عليه في طبعة إيليا الحاوي.
وهو في: المقتضب: ٢٥١/١، والتعليقة للفارسي: ٢١٩/٥، والنُّكت للأعلم: ٦٩٨، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٥٥/١٠.
(٤) في الحُلَل (عمرًا) !
(٥) الحُلَل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي: ٤١٤-٤١٥.
(٦) ٤٨١/٢.
(٧) ٤٣٠/٢.
(٨) ٤٨٤/٤.
(٩) ٧٧١/٥.
(١٠) التعليقة للفارسي: ٢١٩/٥.

المبحث الثاني

جهوده في تفسير كتاب سيبويه

المطلب الأوَّل: تفسيره لكتاب سيبويه، واهتمامه بمعنى عباراته

ذُكِر أنّه ألف كتابًا اسمه (تفاسير كتاب سيبويه)، كما ذُكِر أنَّ له كتابًا آخر اسمه (الدِّيباج في جوامع كتاب سيبويه)[١].

ومن اهتمامه بعبارات الكتاب قوله: سألتُ الأخفش عن حرفٍ رواه سيبويه عن الخليل في(باب من الابتداء يُضمَر فيه ما بني على الابتداء) وهو قوله: "ما أغفله عنك شيئًا، أي دع الشّكّ"[٢]، ما معناه؟.

قال الأخفش: أنا مذ ولدتُ أسأل عن هذا.

قال المازنيّ: سألت الأصمعيَّ وأبا زيد، وأبا مالك عنه، فقالوا: ما ندري ما هو[٣].

قال أبو سعيد –مُفسِّرًا عبارة سيبويه–: هذا الحرف[٤] ما فسَّره مَن مضى إلى أن مات المبرّد، وفسَّره أبو إسحاق الزّجاج بعد ذلك، فقال: معناه على كلام قد تقدّم، كأنَّ قائلًا قال: زيدٌ ليس بغافلٍ عني، فقال المجيب: بلى، ما أغفله عنك؟ انظر شيئًا، أي: تفقدّ أمرك. فاحتجَّ به على الحذف[٥]– يريد حذف انظر– الناصب شيئًا، كأنَّك لمّا قلت: ما أغفله عنك؟ أردت أن تبعثه على أن يعرف

---

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٧٦٣/٢، وبغية الوعاة: ٤٦٦/١.

(٢) الكتاب: ١٢٩/٢.

(٣) تأويل مشكل القرآن: ٩٠.

(٤) في الطبعة اللبنانيّة: (الحذف)!

(٥) في الطبعة اللبنانيّة (على أنَّ الحذف)!

صحّة كلامك، فقلت له: انظر شيئًا فإنّك تعرف ما أقوله لك، كما تقول: انظر قليلاً؛ أي تفقد"[١].

المطلب الثاني: تعليقاته على نصوص سيبويه

من ذلك تعليقه على قول سيبويه: "فإن قلتَ: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ من زيدٍ، كان الرفع والجر جائزين، وحسُن البدل؛ لأنَّك قد شغلت الرافعَ والجارّ، ثم أبدلتَه من المرفوع والمجرور، ثمَّ وصفتَ بعد ذلك.

وكذلك: مَن لي إلّا أبوك صديقًا؛ لأنَّك أخليت "مَنْ" للأب، ولم تُفرده لأنْ يعمل كما يعمل المبتدأ"[٢].

قال المازنيُّ: "والنصب عندي الوجه، ولا يكون (خير من زيد) صفة لـ(أحد)؛ لأنَّ المُبدَل منه لغوٌ فلا يوصف، وقد أبدلتَ منه عمرًا، فلمّا نصبتَ عمرًا زال منه الإبدال"[٣].

المطلب الثّالث: تفسيره لبعض مسائل الكتاب

قال سيبويه: ".... وقد عرفت أيُّهم أبوه، **وأَمَا ترى أَيُّ برقٍ ها هنا؟** فهذا في موضع مفعول، كما أنَّك إذا قلت: عبدُ الله هل رأيتَه؟ فهذا الكلامُ في موضع المبنيّ على المبتدأ الذي يَعمَلُ فيه فيَرفعُه"[٤].

---

(١) هامش الكتاب: ٢٧٩/١ (طبعة بولاق)، و٤٦١/٢ (الطبعة اللبنانيّة)، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١/١ (دون نسبة إلى السيرافي). وسقط هذا الباب مع أبواب أُخرمن (الطبعة المصريّة)!

(٢) الكتاب: ٣٣٦/٢.

(٣) الكتاب: ٣٣٦/٢ (الحاشية : ٢).

(٤) الكتاب: ٢٣٥/١.

قال أبو عثمان المازني: قولهم: "أمَا ترى أيُّ برقٍ هاهنا"؟ يريد به رؤيةَ العين، ولم يُرد به رؤية القلب؛ لأنَّه أراد أن يقول: "انظرْ إليه ببصرك"، وجاز هذا في هذا خاصّة؛ لأنّها محكيّة، ولا يقاس عليها(١).

دراسة المسألة:

أورد سيبويه هذه المسألة في باب أسماه:**(باب ما لا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيره)**، وعلّة هذه الحكم عنده "لأنّه كلامٌ قد عَمِلَ بعضه في بعض، فلا يكون إلاّ مبتدأ لا يَعمل فيه شيءٌ قبله، لأنَّ ألف الاستفهام تَمنعُه من ذلك".

ثُمّ ذكر مسائل هذه الترجمة، وأمثلتها، ومنها مسألتنا قائلًا: "وهو قولك: قد علمتُ أَعبْدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ، وقد عرفتُ أَبو مَنْ زيدٌ، وقد عرفت أيُّهم أبوه، **وأَمَا ترى أَيُّ برقٍ ها هنا؟** فهذا في موضع مفعول، كما أنَّك إذا قلت: عبدُ الله هل رأيتَه؟ فهذا الكلامُ في موضع المبنيّ على المبتدأ الذي يَعمَلُ فيه فيَرفعُه"(٢).

وقد أبان السيرافيُّ –وتبعه الأعلم– المراد بهذه الترجمة بقوله: يريد الاستفهام، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله"، و"هذه الأفعال التي يقع الاستفهام بعدها إنّما هي: أفعال القلوب: من عِلْمٍ، وظَنٍّ، وفِكْرٍ، وخَاطِرٍ، ولا يجوز أن يقع في موقع ذلك فعلٌ مُؤَثِّرٌ، لا يجوز: "ضربت أيّهم في الدار"(٣).

أمّا أبو عثمان المازني: فيرى أنَّ الرؤية في: "أمَا ترى أيُّ برقٍ هاهنا"؟ رؤية العين، لا رؤية القلب؛ لأنَّه أراد أن يقول: "انظرْ إليه ببصرك"(٤).

وقد حاول أبو عليٍّ الفارسيّ أن يشدَّ أزْر قول أبي عثمان فرأى السبب لجواز "هذا؛ لأنَّ الرؤية التي هي فعل الحاسّة تَرجع في المعنى إلى الرؤية التي هي

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٧/٤، والتعليقة: ١٥١/١، والنُّكت: ٣٢٧/١.

(٢) الكتاب: ٢٣٥/١.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٧/٤، والنُّكت: ٣٢٧/١.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٧/٤، والتعليقة: ١٥١/١، والنُّكت: ٣٢٧/١.

علمٌ؛ لأنَّ كلَّ محسوس معلومٌ، فرؤية الحاسّة تقع تحته، فكذلك جاز في هذا في هذه الحكاية!"[١].

ويقف السيرافيُّ -وتابعه الأعلم- في جانب سيبويه، ويرون أنَّ القول الصحيح أنَّه يريدُ الرؤيةَ التي في معنى العِلْم، وإليها يرجع الكلام؛ لأنَّ الإنسان إذا قال لمن يخاطبه: "أما ترى أيُّ شيء هاهنا؟" فليس يريد به رؤيةَ العين، وإنَّما يريد به رؤيةَ العلم، وقد يقول القائل: "اذهب فانظر زيدٌ أبو من هو"، وليس يريد اذهب فأبصره بعينك، وإنَّما يريد اعلم ذاك[٢].

وتابعَ المازنيَّ في هذا الرأي ابنُ مالك[٣]، قال أبو حيّان: "ذهب المازنيُّ وتبعه ابن مالك إلى أن (ترى) هنا بصرية، وأمّا شُرَّاح الكتاب فحملوا ذلك على أنَّ ترى بمعنى تعلم"[٤]، و"رأى البصرية لا تُعلّق عند الجمهور، ولم يذهب إلى تعليقها إلا المازني، وتبعه هذا المصنف، ولم يحفظ الخلاف فيها فيذكره"[٥].

**

(١) التعليقة: ١٥٢/١.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٨/٤، والنكت: ٣٢٧/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٨٩/٢.

(٤) ارتشاف الضرب: ٢١١٨/٤، والتذييل: ٩٠/٦.

(٥) التذييل: ١٠٥/٦.

المبحث الثالث

اهتمامه بأبيات الكتاب

المطلب الأول: توجيه أبيات الكتاب

من ذلك:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ * إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ**[(١)]

قال أبو علي: قَدَّر سيبويه انتصاب (مِثْلهم) في بيت الفرزدق هذا أنّه خبر نُصِب مُقَدَّمًا كما يُنصب مؤخرًا.

وقدّره المازنيُّ على أنّه منتصبٌ على الحال للخبر المضمر، كأنّه في التقدير: وإذ ما في الدنيا أو في الوجود مثلهم بَشَر، كما يقول: فيها قائمًا عمرو[(٢)].

دراسة المسألة:

أوّلًا: قول سيبويه الذي أشار إليه أبو عليّ الفارسيّ هو: "فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ؛ رفعتَ، ولا يجوز أن يكونَ مقدّمًا مثلَه مؤخَّرًا... فلم تَقْوَ "ما" في بابِ قَلْبِ المعنى كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر".

ثمّ قال بعد أنْ أورد البيت: "وهذا لا يَكاد يُعْرَف"[(٣)].

ومعنى معنى قول سيبويه: "لا يكاد يُعرَف" أي: إعمال (ما) مع تقديم خبرها[(٤)]، قال السيرافي: يعني: أن نصب "مثلهم بشر"، على تقديم الخبر لا يُعرَف، كما أنّ "لاتَ حِينُ مَناصٍ" بالرفع قليلٌ، لا يكاد يعرف[(٥)].

---

(١) للفرزدق، في: ديوانه: ٢٢٣، والمقتضب: ١٩١/٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٣٤/١.

(٢) ينظر: التعليقة: ٩٦/١.

(٣) الكتاب: ٥٩/١-٦٠.

(٤) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٣٤/١.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٢٧/٣.

وقال المُرادي مُبيّنًا مراد سيبويه: "فهو لم يسمعه من العرب، إنما قال وزعموا، ثمّ قال: وهذا لا يكاد يعرف، فنفي المقاربة، والمقصود نفي العرفان"[١].

ثانيًا: اختلف النُّحاة في هذا البيت، فمنهم من أجاز رواية النصب ووجّهها، ومنهم من لم ير إلا الرفع، وهذا بيانها:

الأوّل: رأي سيبويه المتقدّم، حيث قَدَّر انتصاب (مِثْلهم) أنّه خبرٌ لما نُصِب مُقَدَّمًا كما يُنصب مُؤخَّرًا[٢].

الثّاني: قدّره المبرّدُ[٣]، والمازني[٤] على أنّه منتصبٌ على الحال للخبر المضمر، كأنّه في التقدير: وإذْ ما في الدنيا أو في الوجود مثلهم بَشَر، كما يقول: فيها قائمًا عمرو.

الثّالث: قال المبرّد: فالرفع الوجه، وَقد نَصبه بعض النَّحْوِيين وَذهب إِلَى أَنَّه خبرٌ مقدَّمٌ، وَهَذَا خطأٌ فَاحشٌ وَغلطٌ بَيّن.

وقد ردّ تخطئة المبرّد ابنُ ولّاد قائلًا: قول محمد: (وليس هذا موضع ضرورة)، لا حجّة فيه على سيبويه، إنّما هي رواية عن العرب، والمحاجّة في هذا على العرب، أن يقول لهم: لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم؟ أو يكذّب سيبويه في روايته، وهو عنده بخلاف هذه الحال، وإذا كان غير مُكذَّبٍ عنده فيما يرويه، وكانت العرب غير مدفوعة عمّا تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة، فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه، فإن وافق قياسه وإلا رواه على أنّه شاذٌّ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، إذا كان الناقل ثقة.

---

(١) الجنى الدّاني: ٢٣٤.

(٢) التعليقة: ٩٥/١.

(٣) المقتضب: ١٩١/٤.

(٤) التعليقة: ٩٥/١.

فأمّا قوله: والفرزدق لغته رفع الخبر مؤخَّرًا فكيف ينصب مُقدّمًا؟ فليس ذلك بحجة؛ لأنَّ الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تُغيّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها ممّا يوافق لغة الشاعر ويخالفها؛ ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أنّ سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى، وإنّما ذلك على حسب ما غيرته العرب بلغاتها، لأنَّ لغة الراوي من العرب شاهدٌ، كما أنَّ قول الشاعر شاهدٌ إذا كانا فصيحين(١).

كما رُدَّ قول أبي عثمان: إنّه على الحال المقدَّمة على النكرة، بأنّه لا يجوز، وأنَّ الذي ذهب إليه شرٌّ مما هرب منه؛ لأنَّه ليس بجائز عند النحويين: قائمًا رجل، على إضمار الخبر، ولَأنْ يكون الخبر منصوبًا مُقدَّمًا كما كان مُؤخَّرًا أقرب إلى الجواز على ضعفه ممّا قال المازني؛ لأنَّه:

- أتى بحالٍ، ولم يأت بعامل فيها.
- وأتى بمبتدأ ولم يأت بخبر له.
- وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه، ولا دلالة فيه على المحذوف، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ فيه إلباسًا، وذلك وإن كان ضعيفًا فلا إلباس فيه، أعني تقدم الخبر منصوبًا، وما كان ضعيفا ولا لبس فيه فهو أجود ممّا جمع الضعف والإلباس(٢).

وقال النحّاس: سألتُ أبا إسحاق عمّا قاله المبرّد فقال: إنّه لعمري من بني تميم، ولكنّه مسلمٌ قد قرأ القرآن، وقرأ فيه: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف:٣١] وقرأ: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِم ﴾[المجادلة:٢] فرجع إلى لغة من ينصب؛ فلا معنى للتشنيع بأنّه من بني تميم(٣).

---

(١) ينظر: الانتصار لابن ولّاد: ٥٤-٥٦.

(٢) ينظر: السابق: ٥٦.

(٣) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٩/٢.

قال المجريطي: "زعم محمد بن يزيد أنَّ هذا التأويل غلطٌ، واختار أن يكون "مثلهم" صفة مُقدّمة للنكرة نُصِب على الحال.

فيلزمه على هذا التأويل إذا قال: ما في الدّنيا بشرٌ مثلهم على مَن جعل للنكرة حالًا أن يحذف، فيقول: ما بشرٌ مثلَهم، ويُعمِل (في الدنيا) مُضمَرًا، ويلزمه إذا قال: فيها زيدٌ جالسًا، أن يقول: زيدٌ جالسًا، ويُضمِر (فيها).

وزعم أنّ الفرزدق تميميٌّ فكيف يستعمل لغة أهل الحجاز؟

والجواب في ذلك: أنّ الفرزدق من علماء العرب بكلامهم، وممّن يأتيه علماء الحجاز، ووقف على لغاتهم، فمحالٌ أن يتوهم على مثله أنّه لم يعرف لغة أهل الحجاز[1].

وقال ابنُ مالك: "ورُدَّ على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق؛ لأنّه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقًا، لكنه رفع بشرا بالابتداء، وحذف الخبر، ونصب مثلهم على الحال، أو يكون تكلّم الفرزدق بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين فلم يصب.

والجواب عن الأوّل: أنَّ الحال فضلة، فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلومٌ أنَّ الكلام هنا لا يتمّ بدون "مثلهم"، فلا يكون حالًا، وإذا انتفت الحالية تعيّنت الخبرية.

والجواب عن الثَّاني: أن الفرزدق كان له أضدادٌ من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلّة منه يشنّعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك لو اتفق، ففي عدم ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، والله أعلم[2].

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه: ٥٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧٣، وشرح شواهد المغني: ٢٣٨.

الرّابع: قال بعضهم: "مثلهم" ليس خبرًا لـ"ما"، وإنمّا هو خبر للمبتدأ مرفوع، لكنه بُني على الفتح لإضافته إلى مبني، فإنّ المضاف إذا كان مبهمًا كغير، ومثل، ودون، وأضيف إلى مبني، بني كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاء وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فيمن فتح مثلًا، وكقراءة بعضهم[١] ﴿ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ ﴾ [هود: ٨٩] بالفتح، وهذا أقرب الأقوال عند عبد القادر البغدادي[٢].

- **ملحوظة:**

سيبويه أورد هذه المسألة، ولم يجعلها رأيًا له، بل قال: وزعموا أنّ بعضهم قال ... البيت.

ولم يكتفِ بذلك أتبعه بحكمه: "وهذا لا يكاد يُعرَف".

وبيّن هذا أبو سعيد السيرافيّ –وهو أعلم الناس بمراد سيبويه وبمصطلحاته– فقال: "حكى سيبويه أنَّ بعض الناس نصب "مثلهم" وجعله على وجه الخبر في هذا البيت. ثم استبعد، وقال: (هذا لا يكاد يعرف)، إلا أنّه حكى ما سمع"[٣].

المطلب الثاني: بيان وجه الشاهد عند سيبويه

أنشد سيبويه:

نَاجٍ طَوَاهُ الأَيْنُ ممَّا وَجَفَا

طَيّ اللَّيَالِي زُلَفًا فَزُلَفا

سَمَاوَةَ الهِلَالِ حَتى احْقَوْقَفَا[٤]

---

(١) هي قراءة مجاهد، والجحدري، وابن أبي إسحاق، وأبو حيوة، ونافع في رواية، وابن كثير في رواية إسماعيل بن مسلم عنه. ينظر: معجم القراءات: ١٢٦/٤.

(٢) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٩/٢.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٢٥/٣.

(٤) يُنسَب للعجّاج، وهي في: ديوانه: ٤٩٥، والكامل للمبرّد: ١٩٧/١، والانتصار لابن ولّاد: ١٠٢.

وجعل سماوة مصدرًا لا فعلَ من لفظه[١].

وكان المازني يردّ هذا ويقول: إنَّ "طيَّ الليالي" منصوبٌ بـ"طواه"، كأنّه قال: "طواه طيًّا" مثلَ "طيّ الليالي"[٢]، ويجعل "سماوةَ الهلال" مفعولَ "طيّ"، كأنّه قال: "كما طوى الليالي سماوةَ الهلال"[٣].

دراسة المسألة:

أورد سيبويه هذه المسألة مع مسائل أُخَر تحت باب أسماه **(باب ما يَنتصب فيه المصدرُ المشبَّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهاره)**[٤]، ثمّ أخذ في ذكر مسائل الباب حتى قال:

فممّا لا يكون حالًا، ويكون على الفعل، قولُ الشاعر:

لَوَّحَها من بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ * تَضميرَك السَّابقَ يُطْوَى للسَّبَقْ**[٥]

وإن شئتَ كان على أَضمرها، وإن شئتَ كان على: لَوَّحَها؛ لأنّ تلويحه تضمير.

قال ابنُ خلف: "الشاهد أنّك نصبتَ "تضميرك" بإضمار ضمّرها تضميرَك السابق، وقد دلَّ على ذلك "لوّحها"؛ لأنَّ معنى "لوّحها": غيّرها، وضمّرها في

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٥٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٣٣/٥، والنُّكت: ٣٩١/١.

(٢) قال هارون: "وبعده في الأصل، وهو من الحواشي: (قال أبو عثمان: سماوة الهلال عندي مفعول بقوله: طواه الأينُ طيَّ الليالي)". الكتاب: ٣٥٩/١ (ح ٢).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٣٣/٥، والتمام في شرح أشعار هذيل: ٤١٤، والنُّكت: ٣٩١/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٥٥/١.

(٥) يُنسَب لرؤبة، وهو في: ديوانه: ١٠٤، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي: ٣١٣/١، وينسب إلى البكري، وهو في: أراجيزه: ٢٤. ولوّح منه: غيّره وهزّله، بعد بُدن: أي بعد سِمَن، والسَّنَق: الإكثار من الأكل. تلويحك الضامر: أي مثل تلويحك الفرس الضامر؛ وتلويحه إضماره، يطوى: أي: يضمر ليسابق به.

معناه، على أنّه مصدر، ولا يجوز أن يكون منصوبًا على الحال؛ لأنّه مضاف إلى الكاف مُعرّفًا به، وكذلك الباب في كلّ مصدرٍ مضافٍ إلى معرفة ألّا يكون حالًا"[١].

ثمّ جعل سيبويه مسألتنا ذه نظيرةً لتلك فقال:

ومثله قوله:

" نَاجٍ طَوَاهُ الأَيْنُ ممَّا وَجَفَا
طَيّ اللَّيَالِي زُلَفًا فَزُلَفا
سَمَاوَةَ الهِلَالِ حَتى احْقَوْقَفَا[٢]

وقد يجوز أن تُضمِر فعِلاً آخَر"[٣].

وقد اختلف شُرّاح الكتاب وشرّاح أبياته، والنحاة في مراد سيبويه من إيراده هذه الأبيات، والشاهد فيها على أقوال:

الأوّل: أنَّ سيبويه استشهد بالبيت على أنَّ "سماوة" مصدرٌ، ولا فعل من لفظه فصار بمنزلة لوّحها تضميرك. وهذا رأي السيرافي في شرح الكتاب[٤]، وابنه يوسف في شرح أبيات الكتاب[٥]، والأعلم الشنتمريّ في النُّكت[٦].

---

(١) لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب: ٩٦٨/٢.

(٢) يُنسَب للعجّاج، وهي في: ديوانه: ٤٩٥، والكامل للمبرّد: ١٩٧/١، والانتصار لابن ولّاد: ١٠٢.

والنَّاجي: البعير السريع في سيره، والنّجاء: السُّرعة، والأين: الإعياء والتعب، واحقوقف: اعوجّ. يريد: أنَّ السير طوى هذا البعير الناجي حتّى اعوجّ ودقّ، وكأنَّ سماوة القمر إذا طوي وصار هلالًا. ينظر: لباب الألباب: ٩٧٢/٢-٩٧٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٥٨/١-٣٥٩.

(٤) ١٣٣/٥.

(٥) ٣١٢/١.

(٦) ٣٩١/١.

قال السيرافيّ: "وأمّا ما يوجبه كلامُ سيبويه فتكون "سماوة" منصوبة بإضمار فعل؛ كأنَّه قال: "سما سماوة الهلال" إذا أضمر من لفظه، وإن أضمر من غير لفظه، فكأنَّه قال: صيّره سماوة الهلال"(١). وإلى هذا التقدير الأخير ذهب ابنُ جنّي في التمام في شرح أشعار هذيل(٢).

الثَّاني: أنَّ "سماوة" مفعولةٌ لـ"طيّ الليالي"، وهذا رأي المبرّد(٣)، ونسبه إلى أبي عثمان المازنيّ، بل هو عند المبرّد "قول كلِّ نحويّ يرجع إلى معرفته"(٤).

قال ابنُ ولّاد رادًّا على المبرّد: هذا تأويل محمد بن يزيد والمازني وليس من قول سيبويه، وإنّما أخطآ في التأويل عليه، وردًّا تأويلهما في الحقيقة، وليس ما ذهب إليه سيبويه هو ما ظنَّا، والدليل على ذلك أنَّ "سماوة الهلال" اسمٌ وليس بمصدر، والباب مبنيٌّ على المصادر، ألا ترى أن ترجمته: (هذا باب ينتصب فيه المصدر المشبه به)، و"سماوة الهلال" ليس بمصدر، وإنّما هو اسم، والمصدر المشبه به في هذه الأبيات "طيّ الليالي"، و"سماوة الهلال" منصوبةٌ بـ (طي) كما قالا لا كما ادّعيا على سيبويه. ألا ترى أنه لما قال: "ناجٍ طواه الأين"، أراد: كطي الليالي سماوةَ الهلال، و"طيّ الليالي" مصدر مشبه به؛ لأنَّ كاف التشبيه تدخل فيه، والذي أوقع لهما الغلط أنَّ المصدر أعني "طيّ الليالي" جاء على لفظ الفعل؛ فظنَّا بذلك أنّه لم يرده، وإنَّما أراد "سماوة الهلال"، و"سماوة الهلال" اسم وليست بمصدر(٥).

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٣٣/٥، والتمام في شرح أشعار هذيل: ٤١٤، والنُّكت: ٣٩١/١.

(٢) ٤١٤.

(٣) ينظر: الكامل للمبرّد: ١٩٧/١

(٤) ينظر: الانتصار: ١٠٣، ولباب الألباب: ٩٧٠/٢.

(٥) الانتصار: ١٠٥.

هكذا نسب ابنُ ولاّد إلى المبرّد هذا القول، ولعلّه رأي قديمٌ للمبرّد في تخطئته لسيبويه، لكن قول المبرّد في الكامل خلاف هذا، وهذه عبارته بنصّها: "ونصب "طي الليالي"؛ لأنَّه مصدرٌ من قوله: "طواه الأين"، وليس بهذا الفعل، ولكن تقديره: طواه الأينُ طيًّا مثلَ طي ّالليالي". وهو –في رأيي– موافقٌ لما يراه ابنُ ولّاد، بل ردّ ابنُ ولّاد متوجّه إلى رأي السيرافي وابنه.

وكان أبو إسحاق الزجّاج يردّ على المازنيّ بأنَّه لو كان "سماوة" يعمل فيه "طيّ الليالي" لكان حقُّ الكلام أن يقول: "سماوة القمر"؛ لأنّ الليالي تُنقِص القمر حتى يصير هلالاً، ولا يقال: إنّ الليالي تنقص الهلال.

وللمحتجّ عن أبي عثمان أن يقول: قد يُنسَب الفعل إلى الاسم في منتهاه، وإن كان الفعل قد وقع قبل ذلك[١].

الثَّالث: أنَّ سيبويه استشهد بالبيت على أنَّ "طيَّ الليالي" مصدرٌ معرفة لا يصلح أن يكون حالًا، ويجوز أن يكون نصبه بقوله: "طواه الأينُ"، ويجوز أن ينصب بإضمار فعلٍ غير "طواه"[٢]. وإلى هذا الرأي ذهب المبرِّد في الكامل[٣]، وابنُ ولّاد في الانتصار[٤]، وابنُ خلف في لباب الألباب[٥].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٣٣/٥، والنُّكت: ٣٩١/١.

(٢) ينظر: لباب الألباب: ٩٧٠/٢.

(٣) ١٩٧/١.

(٤) ١٠٤.

(٥) ٩٧٠/٢.

المبحث الرَّابع

تعقّبات سيبويه

المطلب الأوّل: في شواذّ الإبدال

قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: هَنانانِ، يريدون: هَنَيْنِ[١].

قال أبو عليٍّ: زعم المازني أنّه لا يعرف (هَنانَيْن)، ولا رأى من يعرفه[٢].

دراسة المسألة:

أورد سيبويه هذه المسألة في (باب ما شذّ فأبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد)، ومثّل لذلك بنحو: تسريت، وتظنيت، وتقصيت من القصة...وذكر أنّ علّة ذلك أنّهم أرادوا حرفاً أخف عليهم منها وأجلد، ثم بيّن أنّ التضعيف فيه عربيٌّ كثيرٌ جيّدٌ، كما حكم على "كُلّ" و"كِلا" أنَّ كلَّ واحدةٍ من لفظ. ألا تراه يقول رأيت كلا أخويك، فيكون مثل معىً ولا يكون فيه تضعيف[٣].

ثُمَّ ختم الباب بمسألتنا وأتبعها بقوله: " فهذا نظيره"[٤]، أي: نظير "كلا" حيث أنّه ليس مشتقًّا من "كلّ".

بيان مراد سيبويه:

خُرِّج كلام سيبويه السابق على أمرين:

أحدهما: أنَّ سيبويه أراد أنّ"هَنَانَيْنِ"–وإن كان بمعنى "هَنَيْنِ"– فهو لفظٌ على حياله ليس بمُشتقٍّمن "هَنٍ" كما أنَّ"كِلا" ليس بمأخوذٍ من لفظ "كُلّ"،كـ"سِبَطْر" ليس من لفظ "سبط" وَهُوَ فِي معناه.

---

(١) الكتاب: ٤/٤٢٤.

(٢) التعليقة: ٥/١٥٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٤٢٤.

(٤) الكتاب: ٤/٤٢٤.

ثانيهما: أنَّ "هَن" لام الفعل منه واو،[و]يجمع "هَنَوَات"، ولام الفعل من "هنانان" نون فصار كأنَّه في الواحد "هَنَن"، وأُبْدِلَت الثانية واوًا[١].

وهَنُ المرأة: فرجهَا، والتثنية هَنانِ على القيَاس، وَحكى سِيبَوَيْهِ هَنانانِ[٢].

رأي المازني:

لم أقف على قولٍ يوافق رأيَ المازني، أو يخالفه، أو يروي عنه هذا الرأي بعد حكاية أبي عليّ الفارسيّ المُتقدّمة.

المطلب الثَّاني: حروف العطف

قال سيبويه: "وقد تقول: مررت بزيدٍ وعمرٍو، على أنّك مررت بهما مُرُورَيْنِ، وليس فى ذلك " دليلٌ " على المرور المبدوء به، كأنّه يقول: ومررت أيضًا بعمرو. فنفْيُ هذا: ما مررتُ بزيدٍ، وما مررتُ بعمرٍو"[٣].

قال المازني ردًّا على سيبويه:والذي قال سيبويه خطأ.ولو قال: مررت بزيدٍ، ومررت بعمرٍو؛ كان نفيه: ما مررتُ بزيدٍ، وما مررت بعمرٍو[٤]، ونفيه من اللفظ: ما مررت بزيدٍ وعَمْرو[٥].

دراسة المسألة:

أورد سيبويه هذه المسألة في باب **(ما أَشْرَكَ بين الاسمْينِ فى الحرف الجارّ فَجَرَيا عليه كما أَشرك بينهما فى النَّعْت فَجَرَيا على المنعوت)**[٦].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٤/١٨، والمخصّص: ١٦٤/١، والمحكم: ٤٢٦/٤، ولسان العرب: ٣٦٥/١٥، وتاج العروس: ٣١٩/٤٠.

* تنبيه: شرح هذه الفقرة في شرح السيرافي الطبعة المصريّة واللبنانيّة أُدرِج في باب ليس بابها. وموضعه الصحيح في ٢١٨/١٨.

(٢) المحكم: ٤٢٦/٤.

(٣) الكتاب: ٤٣٨/١.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٦/٦.

(٥) التعليقة: ٢٢٠/١.

(٦) الكتاب: ٤٣٧/١.

وبيّن السيرافيُّ مرادَه بهذا الباب بقوله: "هذا بابٌ ساق سيبويه فيه حروف العطف، فبدأ بالواو؛ لأنّها أقوى حروف العطف، لأنَّها يُعطَف بها في الإيجاب والجحد، وفي كلّ ضربٍ من الفعل".

كما شرح السيرافيُّ مسألتنا قائلًا: "وذكر سيبويه في هذا الباب كيف نفيُ الموجب، وممَّا ذَكَر أنَّك إذا قلت: مررت بزيدٍ وعمرٍو، جاز أن يكون مرورٌ واحدٌ وقع عليهما في حالٍ واحدة، ويجوز أن يكون مرّ بهما مرورين في حالين.

وإذا كان المرور بهما واحدًا، فنفيُه أن يقول: ما مررت بهما، وإذا كان في مرورين قلت: ما مررت بزيدٍ، وما مررت بعمرٍو".

<u>رأي المازني:</u>

يرى المازنيُّ أنّ ما قاله سيبويه خطأ. ولو قال: مررت بزيدٍ، ومررت بعمرٍو؛ كان نفيه: ما مررتُ بزيدٍ، وما مررت بعمرٍو[1].

وذهب إلى أنَّ النفي على لفظ الإيجاب، فكما أنّه لم يذكر في الإيجاب المرور مرتين، وفُهِم عنه ما أراد منهما فكذلك حالُ النَّفي[2].

وقد بيّن ناظرُ الجيش رأيَ المازنيّ أيَّما بيان فقال:

قال ابنُ عصفور: وإذا نفيت في هذا الباب فمذهب المازنيّ أنّ الكلام يكون بعد دخول حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله فتقول في نفي (قام زيدٌ فعمرو): (ما قام زيدٌ فعمرو)، وفي نفي (مررتُ بزيدٍ وعمرو): (ما مررتُ بزيدٍ وعمرو)، وفي نفي (قام زيدٌ ثم عمرو): (ما قام زيدٌ ثم عمرو). وسيبويه يوافقه في ذلك كلِّه إلا في الواو فإذا قلت: مررت بزيد وعمرو فإنّه يفصِّل فيقول: لا يخلو أن يكون الكلام على فعلين، أعني أن يكون (مررتُ بزيدٍ) على حدته و(مررت بعمرو) على حدته، أو يكون على فعل واحد، أعني أن يكون (مررت بزيدٍ

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٦/٦.

(٢) التعليقة: ٢٢٠/١.

وعمرو) مرورًا واحدًا فتقول في النفي إذا عنيت مرورين:(ما مررتُ بزيدٍ، وما مرت بعمرو) فتكرّر الفعل.

وتقول في النفي اذا عنيت مرورًا واحدًا: (ما مررتُ بزيدٍ وعمرو). وإنّما لم يكن في الأول بُدٌّ من تكرير الفعل؛ لخوف اللَّبْس لأنَّك لو قلت: (ما مررتُ بزيدٍ وعمرو) لاحتمل أن تريد أنّك لم تمرّ بهما ولا بواحدٍ منهما، وأن تريد أنّك لم تمر بهما معا، بل مررت بأحدهما، فلما كان النفي من غير إعادة العامل مُلبِسًا لذلك لم يكن بدٌّ من إعادته.

وحُجَّةُ المازنيّ أنَّ حرف النفي لا يغيّر ما بعده عما كان عليه قبل دخوله نحو: (ما قام زيدٌ) ألا ترى أنَّه كان قبل دخول "ما"(قام زيدٌ)[1].

وقد دافع السيرافيُّ عن رأي سيبويه، ورأى بأنَّ قال سيبويه أصح وأجود؛ وذلك أنَّ الثَّاني مكذّبٌ للمثبت فيما ثبّته وخبّر به.

فإذا كان الذي خبّر به مرورين كلّ واحدٍ منهما وقع بأحد الرجلين، وقال: ما مررت بهما؛ احتمل أن تريد: وما مررت بهما بمرورٍ واحدٍ، فلا يكون مكذِّبًا، وإذا قال: ما مررت بزيد، وما مررت بعمرٍو، فقد كشف التكذيب له وأبطل التأويل[2].

المطلب الثَّالث: مجاري أواخر الكلم في العربية

قال سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النَّصْبِ، والجرِّ، والرفعِ، والجزم، والفتح، والضمّ، والكسر، والوقف"[3].

وقد غلَّطَ المازنيُّ سيبويه في قوله: "على ثمانية مجارٍ"، وزعم أنَّ المبنيّات حركاتُ أواخرها كحركات أوائلها؛ وإنّما الجري لما يكون مرّة في شيء يزول عنه،

(١) تمهيد القواعد: ٣٥٢١/٧.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٧٦/٦.
(٣) الكتاب: ١٣/١.

والمبني لا يزول عن بنائه، وكان ينبغي أن يقول: على أربعة مجارٍ: على الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم، ويدع ما سواهن[١].

دراسة المسألة:

قال سيبويه: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النَّصْبِ، والجرِّ، والرفعِ، والجزم، والفتح، والضمّ، والكسر، والوقف.

وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللّفظ أربعةُ أضرب: فالنَّصْبُ والفتح في اللَّفْظ ضربٌ واحد، والجرُّ والكسرُ فيه[٢] ضربٌ واحد، وكذلك الرَّفْع والضمّ، والجزم والوقف.

وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللَّفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[٣].

قال السيرافي مُبيّنًا مراد سيبويه: "اعلم أنَّ سيبويه لقّب الحركات والسكون هذه الألقاب الثمانية –وإن كانت في الصورة أربعًا– ليفرق بين المبنيّ الذي لا يزول، وبين المعرب الذي يزول، وإنَّما أراد بالمخالفة بين تلقيب ما يزول وما لا يزول إبانة الفرق بينهما؛ لأنَّ في ذلك فائدة جسيمة تقريبًا وإيجازًا، لأنَّه متى قال: هذا الاسم مرفوع، أو منصوب، أو مخفوض، عُلِم بهذا اللفظ أنَّ عاملًا عمل فيه يجوز زواله، ودخول عامل آخر يحدث خلاف عمله، فيكتفي "بمرفوع" عن أن تقول هذه ضمة تزول، أو تقول: عمل فيه عامل فرفعه، ففي هذا حكمة وإيجاز فاعرفه"[٤].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٤/١، والتذييل: ١٩٨/١.

(٢) أي: في اللفظ.

(٣) الكتاب: ١٣/١.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٦٥/١.

رأي المازني:

غلَّط أبو عثمان المازنيّ سيبويه في قوله: "وهى تجري على ثمانية مجار"، قال: لأنَّ المبني لا يتغيّر، فكيف تكون له مجارٍ[١].

وقد أجاب السيرافي عن هذه التخطئة قائلًا:"فالجواب في ذلك- وبالله التوفيق- أنَّ أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهن، وإنّما تلزمهن الحركات في الدّرج، وليس كذا صدور الكلام وأوساطها فجاز أن تصف[٢] حركات أواخر الكلم من الجري بما لا تصف به أوائلها وأوساطها؛ لأنَّ حركات الأوائل والأوساط لوازم في الأحوال كلّها".

ووجهٌ ثان: أنَّ أواخر الكلم هنّ مواضع التغيّر، فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليهن، وإن كان بعض حركاتهن لازمًا في حال، ومثل ذلك تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامّة "حروف الإعراب"، وقد علمت أنَّ المبنيات لا يعربن، وإنَّما سمّاهنَّ حروفَ الإعراب؛ لأنَّ الإعراب يكون فيهنّ إذا أجريت الكلمة"[٣].

وقد اتّبعه في الردّ -حتى يكاد يكون بحروفه- الأعلم في النُّكَت[٤].

* *

(١) التذييل: ١٩٨/١.

(٢) في الطبعة المصرية (تصنف)! والتصويب من النكت للأعلم: ١٠٥/١.

(٣) شرح السيرافي: ٦٤/١-٦٥.

(٤) النكت للأعلم: ١٠٥/١.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي أعان على إتمام هذا العمل، وظهوره بهذه الصورة، وقد قامت هذه الدراسة على عناية الإمام المازني بكتاب سيبويه، وظهر من خلالها:

- فضل الإمام المازنيّ على أهل العربيّة بروايته كتاب سيبويه، فهو الطريق مع زميله الجرمي لكتاب سيبويه عن الأخفش.
- أخذ كتابَ سيبويه عن المازنيّ أئمة العربيّة في عصرهم، وفي مقدّمهم أبو العبّاس المبرّد.
- تنوعت عناية المازني بكتاب سيبويه بين قراءة، وإقراء، وتعليق.
- ظهور أثر آراء المازنيّ في كتب النُّحاة بعده من السيرافي فما بعده.
- وقف المازنيّ من سيبويه موقف العالم، فمرة يوافق، وأخرى يخالف، وثالثة يُخطّئ.
- لم تقتصر عناية المازني بالنصوص، بل وقف من الشواهد في مواضع موقفًا غير ما يراه سيبويه.
- ذُكِر أنّ للمازنيّ كتابين دارا في فلك كتاب سيبويه.
- مازال كتاب سيبويه، ونُسخه، وشروحه موردًا عذبًا للباحثين، والمهتمّين بسيبويه، وتراثه النحويّ.

**

ثبت بالمصادر والمراجع

- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السّيرافيّ، تحقيق الدّكتور محمّد إبراهيم البنّا، القاهرة: دار ابن حزم، ط(١) ١٤٢٧هـ.
- الادّغام من شرح كتاب سيبويه للسيرافي، حققّه وعلّق عليه الدكتور سيف العريفي، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة: ط(١) ١٤٢٩هـ.
- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان، تحقيق الدكتور رجب عُثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط(١) ١٤١٨هـ.
- الأعلام، للزّرِكْلي، بيروت: دار العلم للملايين، ط(١٧) ٢٠٠٧م.
- إنباه الرواة على أنباه النّحاة، للقِفْطِيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، صيدا – بيروت: المكتبة العصريّة، ط(١) ١٤٢٤هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرّد، لابن ولاّد، تحقيق الدّكتور زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط(١) ١٤١٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٥م.
- بغية الوُعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ.
- البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمّد المصري، الكويت: مركز المخطوطات والتراث، ط(١) ١٤٠٧هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزّبيدي، تحقيق جماعة من المحقّقين، الكويت: مطبعة حكومة الكويت بتواريخ مختلفة.
- تاريخ العلماء النحويين، للقاضي التنوخي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة: هجر للطباعة، ط(١) ١٤١٢هـ.

- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط(١) ١٤٢٢هـ.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السّيّد أحمد صقر، القاهرة: دار التّراث، ط (٢) ١٤٢٧هـ.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق : دار القلم، والرياض: كنوز إشبيليا، ط(١) بتواريخ مختلفة.
- التّعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق الدّكتور عوض القوزي، ط(١) ١٤١٠هـ.
- تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة: دار السّلام، ط(١) ١٤٢٨هـ.
- الجنى الدّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط(١) ١٤١٣هـ.
- جهود الزجاج، للدكتور عبد المجيد الجاراللهّ، الرياض: دار التدمريّة، ط(١) ١٤٣٥هـ.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق الدّكتور مصطفى إمام، القاهرة مطبعة الدّار المصرية، ط(١) ١٩٧٩م.
- ديوان العجّاج، تحقيق الدكتور: سعدي ضنّاوي، بيروت: دار صادر ، ط(١) ١٩٩٧م.
- ديوان الفرزدق (ت ١١٠هـ)، عناية إيليّا الحاوي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، ط(١) ١٩٨٣م.
- ديوان رؤبة ضمن(مجموع أشعار العرب) (ت ١٤٥هـ)، بعناية وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ت).

- سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي ناصف، القاهرة: مكتبة نهضة مصر.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط(٨) ١٤١٢هـ.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمّد النّحّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق الدّكتور زهير غازي زاهد ، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، ط(١) ١٩٧٤م.
- شرح أبيات مغني اللّبيب، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف الدّقاق، دمشق: دار المأمون للتراث ، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدّكتور محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط (١) ١٤١٠هـ.
- شرح المفصّل، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- شرح عيون كتاب سيبويه، لهارون المجريطي، دراسة وتحقيق عبد ربّه عبد اللطيف، القاهرة: مطبعة حسّان، ط(١) ١٤٠٤هـ.
- شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي (٣٦٨هـ)، تحقيق رمضان عبد التوّاب وآخرين، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، بتواريخ مختلفة.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، للدكتور خالد جمعة، الدار الشرقية، ط(٢) ١٤٠٩هـ.
- طبقات النّحويين واللّغويين، للزبيدي الأندلسي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة : دار المعارف، ط(٢) ١٩٨٤م.
- الكامل، للمبرّد، تحقيق الدّكتور محمّد الدّاليّ، بيروت : مؤسسة الرّسالة ، ط(٤) ١٤٢٥هـ.
- كتاب سيبويه مادته ومنهجه، للدكتور محمّد حسن عبد العزيز، القاهرة: مكتبة السلام، ط(١) ١٤٣٣هـ.

- الكتاب، لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السّلام هارون بيروت: دار الجيل ، ط(١) (د.ت).
- لُباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، لسليمان بن بنين بن خلف (ت ٦١٤هـ)، تحقيق انجا بنت إبراهيم اليماني، مكّة المكرمة: كليّة اللغة العربيّة بجامعة أمّ القرى، ١٤١٧هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، بيروت: دار صادر ، ط(٤) ٢٠٠٥م.
- المُحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق الدّكتور عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط(١) ١٤٢١هـ.
- المخصّص، لابن سيده، بيروت: دار الكتب العلميّة، مصوّرة عن طبعة بولاق ١٤١٨هـ.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي، تحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط(١) ١٩٩٣م.
- المقتضب، للمبرّد (ت ٢٨٦هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ١٤١٥هـ.
- نُزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق الدّكتور إبراهيم السّامرّائي، الأردن: مكتبة المنار، ط(٣) ١٤٠٥هـ.
- النّكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشّنتمريّ (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربيّة، ط(١) ١٤٠٧هـ.
- الوافي بالوفيات، للصّفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التّراث العربي، ط(١) ١٤٢٠هـ.
- وفيات الأعيان، لابن خلّكان، تحقيق إحسان عبّاس، بيروت: دار صادر، بتواريخ مختلفة.

* * *